al-daulah
Jurnal Hukum Pidana dan Ketatanegaraan

P-ISSN: 2303-050X: E-ISSN: 2580-5797
Vol 13; No. 1 (2024)
https://journal.uin-alauddin.ac.id/index.php/al_daulah/index
doi:10.24252/al-daulah.v13i1....

Intimate Cyber Connectivity within Matrimony: A Comparative Jurisprudential Analysis of Electronic Sexual Relations among Spouses

Hossameldeen Khalil Farag Mohammed[1], Nur Ahmad Jindiya[2]

[1,2] Karabuk University, Turki;hossameldeenmohammed@karabuk.edu.tr; Kılavuzlar Mahallesi 413. Sokak No: 10 Merkez Karabük; 0 (370) 418 78 80

Article history (leave this part):
Submission date: 12 Dec 2023
Received in revised form: 23 May 2024
Acceptance date: 03 June 2024
Available online: 08 June 2024

Keywords:
sex; masturbation; electronic; programs; communication; privacy

Funding:
This research received no specific grant from any funding agency in the public, commercial, or not-for-profit sectors.

Competing interest:
The author(s) have declared that no competing interests exist.

How to Cite (leave this part):
Zaim, M. A. "The Modern Indonesian Experience in Coexistence Between Muslims and Others: Presentation and Evaluation". Al Daulah : Jurnal Hukum Pidana Dan Ketatanegaraan, Vol. 13, no. 1, June 2024, doi:10.24252/al-daulah.v13i1.48650

© The authors (2024). This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution (CC BY)

Abstract

The profound enjoyment between spouses stands as a paramount objective of marriage, receiving explicit attention and delineation within Sharia law. In the contemporary era marked by a significant information revolution, novel forms of enjoyment, previously unknown, have surfaced, notably the practice of "electronic sex" between spouses. This research delves into the exploration of this topic, elucidating its various forms, types, motivating factors, justifications for its practitioners, and the associated risks. An examination of legal evidence related to electronic sex is undertaken to ascertain its legal ruling, harmonizing with the principles and objectives of Sharia. Utilizing a descriptive, analytical, and deductive approach, the research contends that the practice of electronic sex between spouses is inherently forbidden due to inherent dangers and ethical deviations that run counter to the essential goals of Sharia. Permission for such practices is only granted in cases of necessity and under requisite controls. Failure to adhere to these controls necessitates consideration of alternative solutions proposed in this research.

Introduction

وتعتبر العملية الجنسية من أهم مقاصد الزواج في الإسلام، وهي حاجة فطرية لا غنى للبشرية عنها، يتحقق من خلالها بناء الأسرة وانتشار النسل، لذا فقد حرص الفقهاء على بيان أحكامها وضَبْطها بميزان الشرع، دون أن يمنعهم الحياء من الخوض في تفاصيلها، وبيان حكم الصور المختلفة للممارسات الجنسية الزوجية، ما يحل منها وما يحرم، وما يستحب وما يكره، مؤصلين لقواعدها الفقهية ومبينين لمقاصدها الشرعية.

ومع الانفتاح الكبير الذي يشهده العالم اليوم، والثورة التكنولوجيا الهائلة في ميدان الاتصالات وتقنيات التواصل بين الناس، ظهرت طرق حديثة للتواصل الجنسي وإشباع المتعة بين الزوجين لم تكن معروفة من قبل، لم يتعرض لها الفقهاء القدامى، لأنها وليدة العصر الحديث والتقدم التكنولوجي، حالها كحال مختلف القضايا المعاصرة التي تحتاج بحثًا وتأصيلًا فقهيًا.

وكان أحد هذه الصور والذي هو من إفرازات الثورة التقنية ما يعرف باسم **(ممارسة الجنس الإلكتروني)** بين الزوجين، حيث تتم العلاقة الجنسية من بدايتها إلى نهايتها عبر برامج الاتصال الحديثة، كالهاتف النقال، أو الحاسوب، وتختلف العملية حسب تطور التقنية المستخدَمة في التواصل، ابتداء من الكتابة، إلى ما تقدمه الكاميرا المتصلة بالحاسوب والمايك من إمكانية رؤية وسماع الآخر، وتشمل مختلف الممارسات كتبادل الجمل المثيرة، والصور الشخصية، وقد تصل إلى التعري وعرض أجزاء من الجسد، قصد تقريب العملية الجنسية إلى الواقعية، دون الوصول إلى الملامسة الجسدية (التي هي غير ممكنة عبر الشبكة الإلكترونية).

وقد تعددت وجهات النظر حول هذه الممارسة، ما بين مؤيد لها، ومتمسك بمبررات شرعية أو اجتماعية، ومعارض لاستخدامها لما يعتريها من مخاطر ومحظورات، الأمر الذي جعل الحاجة ماسة إلى معرفة الحكم الشرعي لهذه الممارسة.

وعليه فالسؤال الرئيسي الذي يحاول هذا البحث الإجابة عليه هو: هل تعتبر ممارسة العملية الجنسية عبر وسائل الاتصال الحديثة مباحة وتدخل في المتعة الحلال، أم لا؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية، وهي على النحو الآتي:

ما المقصود بالجنس الإلكتروني، تاريخه، صوره، أسبابه؟ ما مبررات ممارسة الجنس الإلكتروني ومخاطره؟ ما الحكم الشرعي لهذه الممارسة وما ضوابطها الشرعية؟

وسيهدف البحث إلى استجلاء الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع، من خلال التعريف بمفهوم الجنس الإلكتروني وبيان صوره وتاريخه وأسبابه، ثم استعراض مبررات قيام بعض الأزواج بهذه الممارسة، ومناقشتها من خلال توضيح المخاطر التي تكتنفها وتلابسها، ثم استنباط حكم الشرع فيها واستخلاص الضوابط الشرعية، مستنيرين بأقوال المتخصصين في المجال الأسري، وما ورد في الفتاوى المعاصرة.

وتظهر أهمية هذا البحث بكونه يعالج قضية لم تكن معروفة للفقهاء القدامى، تلبَّس الناس بها حديثًا وانتشرت بين مختلف الأوساط حتى الملتزمة منها، بالإضافة لخطورة الموضوع وارتباطه الوثيق بأحكام خاصة وحساسة متعلقة بالعورات والأعراض والأبضاع والأسرة، كما أن البحث يحاول تغطية فراغ علمي (فلم نجد حسب اطلاعنا) من تناول هذا الموضوع بالبحث والتأصيل الفقهي، اللهم إلا بعض الفتاوى المتناثرة عبر الشابكة، سواء منها المكتوبة أم الصوتية، فأضحت الحاجة ملحة لمعرفة الحكم الشرعي لهذه الممارسة، وأثرها على ما يستجد من صور وممارسات مرتبطة.

Methode

اعتمد البحث **المنهج الوصفي**، والذي يقوم على وصف وتعريف (الجنس الإلكتروني) وصور تطبيقه، ومصدره، وأسباب ممارسته. بالإضافة **للمنهج التحليلي**، من خلال سرد مبررات ومخاطر الجنس الإلكتروني بين الزوجين، والأدلة التي تشهد لها ومناقشتها وتفنيدها. ثم في النهاية **المنهج الاستنباطي**، وذلك باستخلاص الحكم الفقهي مما سبق والعودة للأصول الشرعية والقواعد والضوابط لاستنباط الحكم الراجح.

الدراسات السابقة:

لا يكاد يخلو مؤلَّف من المؤلفات القديمة والحديثة من مباحث أو مسائل تتطرق لموضوع العلاقة الزوجية وأحكامها الفقهية من مختلف الجوانب، لكننا لم نقف (فيما اطلعنا عليه) من بحوث علمية ورسائل أكاديمية، من أفرد موضوع ممارسة الجنس الإلكتروني بين الزوجين ببحث فقهي متكامل، وما وجدناه لا يعدو كونه مقالًا أو فتوى شرعية، تفتقر للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع من الناحية الشرعية والفقهية مع مناقشة الأدلة والرد عليها.

وقد استفدنا كثيرًا مما كتب في الأمور العامة للعلاقة الزوجية وضوابطها، من كتب أو أبحاث أو رسائل علمية لم نشر إليها هنا لكثرتها، لكننا ذكرناها في ثبت المراجع في نهاية البحث.

وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك بعض الدراسات التي تلتقي مع هذه الدراسة في جزئية ما، بعضها فقهي وبعضها تربوي أو نفسي اجتماعي، نذكر أهمها فيما يأتي على سبيل التمثيل لا الإحاطة، مبتدئين بالأحدث:

وسائل الاتصال الحديثة وأثرها على أحكام العلاقة بين الجنسين في الفقه الإسلامي: محمد العربي بن ياسين ببوش، 2021م، وهو كتاب أصله رسالة دكتوراة قدمت في معهد العلوم الإسلامية في الجزائر، تحدث فيه عن علاقة الرجل بالمرأة عبر وسائل التواصل الحديثة، مبينًا تعريف وسائل التواصل الحديثة ومميزاتها وأنواعها وأساليب التواصل فيها ودرجة الخصوصية وأثر ما سبق على الأحكام الفقهية، وبين الضوابط التي ينبغي مراعاتها، ولكن موضوعه كان عامًا للتواصل بين الجنسين على اختلاف أنواع التواصل (عمل، خطبة، تعارف، زواج، طلاق، معاملات مالية، تعليم، صداقة..)، وهو يتقاطع مع بحثنا في جزئية بسيطة وهي التواصل بين الزوجين عبر وسائل التواصل، وقد أفرد له عدة صفحات، بعرض سريع ودقيق، دون أدلة أو مناقشات فقهية.

وسائل الإعلام المرئية والسلوكات الجنسية الشاذة: دراسة ميدانية على عينة من طلبة قسم العلوم الإنسانية: حمدي نور الهدى، حورية نورة، حمايد حليمة، رسالة ماجستير، جامعة ابن خلدون، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2020- 2021م، الجزائر.

اهتمت هذه الدراسة بالبحث في أثر وسائل الإعلام والدور الذي تلعبه في تكوين القيم والميول والتوجهات تجاه الممارسات الجنسية، وأثرها في نشر السلوكيات الجنسية الشاذة وسط فئة الشباب، وخاصة الوسط الجامعي، وبينت أثر التقليد في نشر هذه الممارسات، واهتمت بالتعريف بوسائل الإعلام المرئية، وتوضيح مفهوم السلوك الجنسي الشاذ وأهم أنواعه.

وموضوع هذه الدراسة يختلف عن دراستنا من طرفين، الأول: كونها دراسة اجتماعية لا فقهية، والثاني: أنها تعنى بأثر وسائل الإعلام المرئية والتي هي وسائل إيصال المعلومة بالصوت والصورة (كالتلفزيون والإعلانات الطرقية واليوتيوب وغيرها)، وليس برامج الاتصال الاجتماعي بين الناس، كما أنها تذكر السلوكيات الجنسية الشاذة بشكل عام، لا ما يخص العلاقة بين الأزواج.

الحوار والتواصل الإلكتروني تاريخه، صوره، أحكامه الفقهية، دراسة شرعية: ياسين بن كرامة الله مخدوم، ط3، 2018م، بحث محكّم، اهتم البحث بدراسة المسائل الفقهية المتعلقة بالتواصل الإلكتروني، مبينًا حكم التواصل بين الجنسين، وحكم التعارف وتكوين الصداقات بين الجنسين، وحكم التعارف من أجل الزواج، ومناقشة القضايا المتعلقة بالعلاقات الزوجية وأوضاعها، وحكم التصويت على الأحكام الشرعية، وحكم القذف والسب والتشهير، كله عبر المواقع الإلكترونية المختلفة، لكنه لم يتعرض بشكل مباشر لموضوع بحثنا.

التواصل الاجتماعي الإلكتروني من منظور فقهي: دراسة في الأحكام والضوابط والآثار الشرعية، نوف بنت محمد المسما، أصله رسالة ماجستير في الفقه الإسلامي، 2016م.

عنيت الدراسة بالحديث حول حكم التواصل الإلكتروني عبر الشابكة، من مختلف أطرافه وعلاقاته، الاجتماعية، والمالية، والعلمية، والتعليمية، مبتدئة بتعريفه وبيان أنواعه وبرامجه، مع بيان الحكم الفقهي وضوابطه، وهي دراسة عامة شملت الكبير والصغير، المرأة والرجل، الأساليب المكتوبة والمسموعة والمرئية، وبيان الآثار الشرعية المترتبة على ذلك، ولم تتعرض للجزئية التي تعرض لها بحثنا بشكل خاص.

العلاقات الجنسية داخل العالم الافتراضي: دراسة ميدانية على عينة من الشباب بالقاهرة الكبرى، رحاب محمد عبد الحي عبد الخالق، المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية، يهدف البحث إلى التعرف على الممارسات والسلوكيات الجنسية داخل العالم الافتراضي، والأسباب التي دفعت إليها، ومعرفة الأشكال والممارسات التي تتم، والأضرار الناتجة عنها على الفرد والمجتمع، يختلف عن بحثنا أنه يتحدث عن العلاقات العامة بين الشباب من الأزواج أو غيرهم، وهي دراسة اجتماعية لا فقهية.

وهكذا نجد أن الدراسات السابقة وإن كانت تتقاطع مع بحثنا في جزئيات معينة، كالتواصل عبر الشابكة بين الجنسين، وحدوده، وحكمه الشرعي على اختلاف الصور المطروحة، إلا أن الجزئية التي تناولها بحثنا (ممارسة العلاقة الجنسية بين الزوجين عبر الشابكة)، لم نجدها مدروسة بشكل فقهي موسع، مع الأدلة والنقاش، في أي بحث من الأبحاث المذكورة، اللهم إلا ما كان في الدراسة الأولى في بضع صفحات سريعة، بدون أدلة ولا نقاش، كما أن هذا البحث تعرض باستفاضة وتوسع لمبررات ومخاطر ممارسة الجنس الإلكتروني بين الزوجين، من النواحي الشرعية والنفسية والاجتماعية والتقنية. كما أننا استفدنا من الدراسة الأولى فيما يتعلق بالأمن السيبراني وآلية عمله، الموضوع الذي توسعت فيه الدراسة بشكل كبير.

Result and Discussion

المبحث الأول

الجنس الإلكتروني (التعريف والوسائل والأنواع والنشأة والأسباب)

يتناول هذا المبحث التعريف بفكرة (الجنس الإلكتروني)، وبيان صورته التطبيقية، وأنواعه، وخصائصه، والأسباب الدافعة لممارسته.

المطلب الأول:

تعريف الجنس الإلكتروني ووسائله:

هذا المصطلح حديث النشأة، مرتبط بالتطور التقني ونشأة الشبكة الإلكترونية وما يرتبط بها من برامج الاتصال الحديثة، ولم نجد أحدًا من الباحثين عرفه أو ذكره، ولذا نعرفه بما وصلنا من طريقة ممارسته من خلال كلام المستفتين والسائلين:

الجنس الإلكتروني: هو ممارسة جنسية، تتم عبر برامج الاتصال الإلكترونية، بواسطة الكتابة النصية أو الصوت أو الفيديو، سواء أكان التواصل مباشرًا أو مسجلًا، من أجل الوصول إلى الإحساس بالنشوة وإشباع الرغبة الجنسية، وغالبًا ما يترافق بعرض أجزاء من الجسد، وكشف العورات، والكلام الفاحش، وإرسال الصور الشخصية، وقد يرافقها مشاهدة صور وأفلام إباحية غير شخصية، وتنتهي بممارسة الاستمناء غالبًا[1].

وقد عرفته موسوعة ويكيبديا بأنه: "عبارة عن عملية تتم بين فردين عبر وسائل الاتصال المتوافرة عبر شبكة الإنترنت، مثل: البريد الإلكتروني، أو الصور، والرسائل الجنسية، وغرف الدردشة، والمواقع الإلكترونية، ويعتبر من أنواع الجنس التخيلي"[2] وقد يسمى أيضا الجنس الافتراضي، والجنس الهاتفي. الوسائل المستخدمة عند ممارسة الجنس الإلكتروني:[3] وتتطلب هذه الممارسة مجموعة من الوسائل التي لا بد منها، وهي: جهاز إلكتروني (حاسب، هاتف محمول، تاب) متصل به كاميرا غالبًا. شبكة إنترنت متصلة وفعالة. برامج اتصال تتيح إمكانية التفاعل بين المرسِل والمستقبِل، بمختلف أنواعه: (واتس أب، إيمو، زوم، تلغرام....).

الأمر المهم والذي ينبغي التأكيد عليه أن الجنس الإلكتروني:

علاقة افتراضية لا حقيقية فيزيائية. تعمل فيها بعض الحواس كالسمع والنظر، دون اللمس والشم والتذوق. سهلة واقتصادية لا كلفة فيها وفي متناول الجميع: فأي شخص لديه جهاز إلكتروني متصل بالشابكة يستطيع القيام بها، في أي زمان وأي مكان، فهي تقرب البعيد. التطور الهائل والسريع في أساليبها وبرامجها واحتمالية ظهور أساليب جديدة ليست معروفة الآن.

المطلب الثاني:

أساليب ممارسة الجنس الإلكتروني:

الكتابة: تبادل الكلام الجنسي مكتوبًا، عبر تطبيقات وبرامج الاتصال الاجتماعي. **التفاعل بالصوت:** تبادل الكلام الجنسي صوتيًا عبر برامج الاتصال الاجتماعي، إما بشكل مباشر بحيث يزول الصوت بانتهاء المكالمة ولا يحفظ، أو عن طريق مقطع صوتي مسجل يبقى محتفظًا به حتى بعد انتهاء المحادثة. **التفاعل المرئي:** ممارسة العلاقة الجنسية، بالصوت والصورة عبر برامج الاتصال الاجتماعي، من خلال الظهور أمام الكاميرا، وإبراز المفاتن وأعضاء الجسم، وقد يصل الأمر لكشف العورات، مع المشاركة الكلامية، وربما إرسال الصور الشخصية أو الإباحية، ويكون التواصل إما بشكل مباشر بحيث ينتهي بانتهاء المكالمة ولا يحفظ الفيديو، أو عن طريق مقطع فيديو مسجل يبقى محتفظًا به حتى بعد انتهاء المحادثة.

المطلب الثالث:

نشأة الجنس الإلكتروني وأسباب انتشاره

هذه الممارسة لم تكن شائعة في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، وإنما انتشرت بعد الانفتاح الإعلامي على الثقافات الغربية؛ حيث إن الناس في الغرب يبحثون عن كل سبيل إلى المتعة واللذة حتى أضحت هي المحور الأساسي في العلاقة

---

[1] ينظر: رحاب عبد الخالق، العلاقات الجنسية داخل العالم الافتراضي، المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية، 2023م، عدد 7، ص: 235 فما بعدها.

[2] ينظر: ويكبيديا (2016م). جنس عبر الإنترنت. https://n9.cl/mq8py.

[3] ينظر: محمد العربي ببوش، وسائل الاتصال الحديثة وأثرها على أحكام العلاقة بين الجنسين في الفقه الإسلامي، (الجزائر: شركة الأصالة، 2021م)، ص:41.

الجنسية، بل وفي الحياة كلها[4].

وقد بدأت هذه الممارسة بين غير الأزواج أولًا، لكنها ما لبثت أن تعدَّت إلى الزوجين، ولعل من أهم أسباب ذلك: **الحاجة والضرورة:** بسبب سفر الزوج أو الزوجة إلى بلد آخر، سعيًا وراء الرزق، أو هروبًا من بطش حاكم، أو للدراسة وطلب العلم، أو لمعالجة مرض، وما يتبع ذلك من استحالة العلاقة الجنسية المباشرة. **ضعف التقوى** وإطلاق العنان للغرائز الجنسية، والبحث عن مزيد من المتعة واللذة بين الزوجين. **الفضول** والرغبة بالتجديد في العلاقة الجنسية، فقد تحصل هذه الممارسة حتى بين زوجين في نفس البلد. **الإدمان والتعود:** والذي يكون غالبًا قبل الزواج، ومن باب الفضول يبدأ الشخص (غالبًا الذكر) بتجربة هذا النوع من الممارسات، ثم يعتاد عليه، وقد يصل للإدمان، فيطبقه مع الطرف الآخر مستقبلًا ولو كانا في بلد واحد دون حاجة أو سفر. **تقليد** كل جديد يأتينا من الغرب: حيث إن هذه الممارسة لم تكن معروفة ولا متداولة في مجتمعنا الإسلامي والعربي، وقد جاءتنا من الغرب نتيجة مشاهدة الأفلام الإباحية، ومتابعة مواقعه الفاسدة.

المبحث الثاني

مبررات استخدام الزوجين للجنس الإلكتروني وبيان مخاطره في ظل ما يثيره الحديث والسؤال عن العلاقة الحميمة بين الزوجين من حياء وإحراج للبعض، قد يكتفي الزوجان بالاعتماد على فهمهم الخاص لبعض الأدلة الشرعية التي قد توحي في أذهانهم بأن هذه الممارسات تدخل في نطاق المباح[5]، وفيما يأتي نذكر هذه المبررات التي يعتمد عليها بعض الأزواج، مع مناقشة دلالتها ببيان ما يلابس هذه الممارسة من مفاسد وأخطار (شرعية، وطبية، ونفسية، واجتماعية).

المبرر الأول: الأدلة العامة على جواز الاستمتاع بين الزوجين بالطريقة التي يرتضيانها: هناك من يرى أن الجنس الإلكتروني هو ممارسة بين زوجين، ويجوز للزوجين الاستمتاع بأي طريقة أو كيفية تخطر ببالهما، ما لم ينص الشرع على تحريمها والنهي عنها (كالجماع في الحيض أو الدبر) ، وتمسكوا بعمومات الأدلة المبيحة لذلك، منها:

قوله تعالى: (وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ) [النساء: 24].

وجه الدلالة: إن لفظ الآية عام (ما)، يدل على إباحة كل ما وراء المحرمات المذكورة قبله، فيشمل كل طريقة أو كيفية تحقق الاستمتاع الجنسي.

المناقشة: سياق الآية في ذكر المحرمات من النساء في الزواج، والحل لما عداها في الحرمة، وليس للكيفيات المختلفة في العملية الجنسية، فليس الدليل في محل البحث.

وإن سلمنا دخول كل شيء في العموم من محرمات وكيفيات، فهذا العموم مخصوص ومقيد بأحاديث عن النبي، منها حرمة الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها المذكور في الحديث[6] ، وكذلك يخصص عمومها بالقواعد والضوابط الشرعية العامة، والتي ستأتي في المبحث الثالث.

قوله تعالى: (نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ۖ) [البقرة: 223].

وجه الدلالة: الآية تتكلم عن الكيفية بالذات، حيث جعلت الحرية للزوج في إتيان الزوجة بالطريقة التي يرتضيها وتمتعه، بدلالة لفظة ((أنى)) التي هي أعم في اللغة من كيف وأين ومتى، وتشملها كلها.

المناقشة: الآية دلالتها واضحة على الإتيان أي الجماع في الفرج، حيث ذكرت لفظ الحرث، فقد شبه الله تعالى ما يُلقَى في الرحم من النطف التي منها النسل، بما يُلقَى في الأرض من البذور التي منها النبات، بجامع أن كل واحد منهما مادة لما يحصل منه، ولفظ (أنى شئتم) ليس فيه إباحة كل طريقة للاستمتاع تخطر ببال الزوجين كالجماع في الدبر مثلًا، بل معناها من أي جهة أردتم، من

---

[4]ينظر: د. هبة قطب (2015م). هبة قطب ترد على زوج يمارس الجنس مع زوجته من خلال الإنترنت. موقع اليوتيوب. https://www.youtube.com/watch?v=oaOEjnq4XTc

[5]أغلب ما ورد في هذا المبحث هو مبررات من يستخدم هذه الممارسة، مدعيًا التمسك ببعض الأدلة وفهمه لها، وربما اعتمد على أدلة ساقها المفتون بالإباحة معتمدين على نص السؤال الذي جاءهم، أما النقاش الشرعي فسنرجئه للمبحث الثالث.

[6] محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر، (دار طوق النجاة، 1422هـ)، كتاب النكاح، باب لا تنكح المرأة على عمتها، ج:7، ص:12، رقم: 5109، مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، كتاب النكاح، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها، ج:2، ص:1028، رقم 1408.

خلف أو قدام، باركة أو مستلقية، إذا كان في موضع الحرث.[7]

وإن سلمنا بعمومها في الكيفيات التي ترد على خيال الزوجين، فهذا العموم مخصص بالجماع في القبل، أيًا كانت الكيفية والهيئة.

حديث: قوله صلى الله عليه وسلم: ((اصنعوا كل شيء إلا النكاح)).[8]

وجه الدلالة: جاء هذا الكلام تقريرًا وردًا من رسول الله عندما أُخبر بأن اليهود إذا حاضت المرأة لم يجامعوها ولم يؤاكلوها...، فبين رسول الله بهذا اللفظ العام أن (كل شيء) مباح بين الزوجين في زمن الحيض إلا الجماع، وهذا اللفظ العام يشمل جميع ما يخطر ببال الزوجين إلا ما حرم.

المناقشة: ويقدح في هذا الفهم ما ورد في مناقشة الأدلة الأخرى.

المبرر الثاني: مبدأ سد الذرائع:

وجه الدلالة: عندما يكون الزوج مسافرًا لأي سبب كان، كالمهاجر فارًا بدينه، أو لطلب الرزق، أو للدراسة، وقد فرقت بينه وبين زوجته المسافات، ولا مجال لإقامة علاقة زوجية فيزيائية بينهما، ويخشى على نفسه الوقوع في الزنا، وهو وحيد في بلد كفر وفسق وفجور، فيلجأ لهذه الطريقة (الجنس الإلكتروني) مع زوجته، سدًا لذريعة الحرام، حماية له ولزوجته من الوقوع في الزنا، أو الانجرار للعلاقات المشبوهة مع الغرباء.

المناقشة: إن هذا التبرير له حظ من النظر إن تمت ممارسة هذه الطريقة لدفع حاجة ماسة، وإطفاء رغبة عارمة، مع الالتزام بالضوابط والبعد عن المحرمات التي تقارنها، أما القيام بها للمتعة والتسلية، ومن باب التجديد، وتجريب كل جديد، مع ما يلابسها من محرمات ككشف العورات، والاستمناء، ومشاهدة الصور والأفلام الإباحية فلا يناسب هذا التبرير.

المبرر الثالث: غلبة الظن بالأمان والحفاظ على الخصوصية:

وجه الدلالة: البرامج المستخدمة في التفاعل الجنسي الإلكتروني قد وضعت الكثير من الإجراءات الأمنية، وتعهدت بحماية المستخدم من انتهاك الخصوصية واختراق المحادثات، من خلال خاصيات تشفير عالية المستوى، ومن خلال وضع قوانين صارمة تمنح الشخص المعتدى عليه الحق في مقاضاة المعتدي,[9] وأما احتمال الاختراق من قبل شخص خارجي فهو مستبعد وضعيف، فمن الذي سيترصد لكل شخص ويعرف موعد اتصاله لينتهك خصوصيته ويطلع على عوراته.

وآلية التشفير هي عبارة عن أسلوب معاصر يهدف إلى حماية المعلومات الإلكترونية، "حيث يتم تحويل المعلومات إلى شكل غير مفهوم لا يمكن ترجمته وفهمه إلا من قبل من لديه مفتاح التشفير"[10] وهذا يجعل الاختراق على نحو بالغ من الصعوبة.

ثم من المعلوم أنه لا يعقل أن يترصد المخترقون لجميع البشر، إنما يقصدون لاختراق أناس معينين لشهرتهم مثل السياسيين والفنانين واللاعبين الرياضيين لعلهم يستطيعون ابتزازهم من خلال الاختراق.

وقد حرم الإسلام التجسس بمختلف أنواعه، ووضع لذلك الكثير من الأحكام والتشريعات، وواجبنا التحري واتخاذ الاحتياطات الأمنية اللازمة، كمن يستتر في بيته ويتخذ احتياطاته، فإن جاء أحد وتجسس فهذه مسؤوليته وعليه عاقبته.

المناقشة: يناقش التبرير السابق بأن أهم تحد يواجهه الزوجان عند ممارسة العلاقة الجنسية الإلكترونية، هو تحد الخصوصية، وهتك الستر الذي أمرنا الله بالحفاظ عليه، وما يتبع ذلك من سوء السمعة والفضيحة، فبرامج التواصل العالمية المنتشرة، وسائل غير مأمونة، وخصوصية المستخدمين فيها تكاد تكون معدومة، سواء من جهة البرنامج نفسه، أو الجهاز، أو حتى اتصال الشبكة، فقد أضحى بإمكان أي شخص امتلك الخبرة الكافية الدخول لأي جهاز والتنصت على المحادثات، بالصوت والصورة، بل والأسوأ إمكانية تسجيلها والاحتفاظ بنسخة منها، سواء أكان ذلك من قبل موظفي الشركة، أم من قبل شخص متخصص بذلك (هاكر)، مأجور أو قريب، بدافع الفضول، أو التهديد والابتزاز، أو لغرض قانوني، أو أمني أو استخباراتي.[11]

---

[7] ينظر: محمد بن علي الشوكاني، فتح القدير، (دمشق- بيروت: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، 1414هـ)، ج:1، ص:260.

[8] مسلم، صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وطهارة سؤرها والاتكاء في حجرها، ج:1، ص:246، رقم: 302.

[9] ينظر: ببوش، وسائل الاتصال الحديثة، ص:150 وما بعدها.

[10] المرجع السابق، ص:189.

[11] ينظر: ببوش، وسائل الاتصال الحديثة، ص:154 فما بعدها.

وقد يحدث هذا الاختراق بدون أن يشعر الشخص، فبمجرد كونك تحمل هاتفًا نقالًا متصلًا بالشابكة المنزلية أو العامة، فإن إمكانية الاختراق واردة وسهلة، مع الأخذ بعين الاعتبار الجهل الكبير في أوساط العامة بطرق الحماية من الاختراقات واتخاذ الإجراءات الأمنية اللازمة، بالإضافة للتطور التقني الهائل والذي لا يمكن مجاراته في الاحتياطات الأمنية، وببحث سريع على برنامج اليوتيوب عن أسهل الطرق لاختراق الأجهزة والمحادثات، تخرج لك آلاف النتائ[12].

يقول الباحث ببوش، في رسالته وسائل الاتصال الحديثة، بعد دراسة مطولة لأساليب الاتصال وخصوصياتها وقوانينها: "بعد الوقوف على طبيعة المعلومات الشخصية ومجالات استخدامها وماهية الجهات المستغلة لها في مواقع التواصل الاجتماعي، يظهر لي أن خصوصية المستخدمين فيه تكاد تكون منعدمة... ويتعين على جميع مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي إدراك خطورة انتهاك الخصوصية فيها وسلوك السبيل الآمن في التعامل معها"[13].

وجاء في تقرير Human Rights Whatch: "أن الولايات المتحدة استمرت عام 2016م في تنفيذ برامج التنصت المخابراتي على نطاق واسع,"[14] "وواصلت عام 2017م برامج استخباراتية للمراقبة على نطاق واسع دون مذكرات قضائية أو إشراف"،[15] "كما تواصل الولايات المتحدة أيضًا تأكيد سلطة واسعة للبحث في الأجهزة الإلكترونية ونسخ البيانات على الحدود دون أي شك في ارتكاب مخالفات ".[16] نستنتج مما سبق أنه لا يوجد أمان تام ولا راجح في هذه البرامج، والمسلم يتميز بنخوة ومروءة تجعله ينأى بنفسه وزوجته عن مواطن الظن والشبهات، ويحتاط لعوراته وعورات أهله. وإن كان هناك قوانين ومقاضاة وما إلى ذلك فلماذا يضع الإنسان نفسه في موضع الخوف والريبة، وهو في غنى عن ذلك، وهناك الكثير من البدائل والحلول.

المبرر الرابع: تحقيق مقاصد الشريعة من الزواج:

من أهم المقاصد التي جاء الإسلام لتحقيقها من تشريع الزواج: الاستمتاع بين الزوجين، وكسر الشهوة، وتحقيق اللذة، وحماية الأسرة من التفكك، فممارسة هذه الطريقة بين زوجين مسافرين، تعمل على إعفافهم، وتقوي أواصر العلاقة بينهما، وتزيد الرغبة، وتقلل المسافات، وتبعد الجفاء، وتحمي الأسرة من الضياع بحفظ العلاقة بين رأسَيْها.[17]

المناقشة: وإن كان تحصيل اللذة والاستمتاع من مقاصد الزواج، إلا أن هناك الكثير من المقاصد الأخرى توازيه أو تفوقه في الأهمية، كطلب النسل والسكن النفسي وكمال الاستمتاع وبناء أسرة مسلمة، وتربية أطفال صالحين يعيشون في بيئة مستقرة، فهي من أهم مقاصد الزواج،[18] يقول ابن القيم: "فإن الجماع وُضِع في الأصل لثلاثة أمور... حفظ النسل.. إخراج الماء.. قضاء الوطر ونيل اللذة والتمتع بالنعمة".[19]

وقال الكاساني مؤيدًا ما سبق من معانٍ: "حل الاستمتاع في الدنيا لا يثبت لحق قضاء الشهوات ... إنما يثبت لحق قضاء الحاجات".[20]

وجاء في الكشاف، في تفسير قوله تعالى: (فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ) [البقرة: 222]، "دلالة على أن الغرض الأصيل من

---

[12] ينظر: المرجع السابق، ص:192-194، (2022م). علي الشهري (2022م)، ثمانية أسئلة مع مستشار الأمن السيبراني. موقع يوتيوب. https://www.youtube.com/watch?v=hKHVXBAMxUE، د. محمد الجندي (2021م)، الخصوصية، موقع يويتوب، https://www.youtube.com/watch?v=4sUyyW_VCiI.

[13] ببوش، وسائل الاتصال الحديثة، ص:179.

[14] المرجع السابق، ص:158.

[15] المرجع السابق، ص:159.

[16] المرجع السابق، ص:159.

[17] ينظر: محيي الدين النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1392هـ)، ط2، ج:9، ص:174، محمد السرخسي، المبسوط، (بيروت: دار المعرفة، 1993م)، ج:4، ص:191، محمد الغزالي، إحياء علوم الدين، (بيروت: دار المعرفة)، ج:2، ص:24، أسماء سرحيل (2016م)، المقاصد الجزئية في النكاح، [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة طرابلس، ص:62 فما بعدها.

[18] ينظر: أسماء سرحيل (2016م)، المقاصد الجزئية في النكاح، [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة طرابلس، ص:62 فما بعدها

[19] محمد ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، (الرياض: دار عطاءات العلم، 2019م)، ط3، ج:4، ص:357.

[20] علاء الدين الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (مصر، شركة المطبوعات العلمية، مطبعة الجمالية، 1328هـ)، ج:5،

الإتيان هو طلب النسل لا قضاء الشهوة".[21]

وجميع هذه المقاصد لا تتحقق بممارسة الجنس الإلكتروني، بل يلابسها الكثير من المخاطر، من ذلك: إدمان العادة السرية (الاستمناء)، والاكتفاء بالاستمتاع الافتراضي وما يحققه من إشباع مؤقت، وتعميق الرغبة بالتخفف من تبعات العالم الواقعي ومسؤولياته، وعدم السعي للمّ شمل الأسرة تحت سقف واحد، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر هذه الممارسة السلبي على الإشباع في العلاقة الجنسية الطبيعية، وكذلك احتمال تسريب هذه الأفلام للعلن، وفي هذا من الفضيحة، وسوء السمعة للأسرة كلها، عدا عن أن اعتياد هذه الممارسة، قد يؤدي لممارستها مع غير الزوج، من باب التغيير والفضول، خاصة عند عدم وجود رقيب وتقوى رادعة، وربما الوقوع في الزنا إن لم يملك الشخص نفسه بعد تهيج الغريزة من خلال هذه الممارسة، فيبحث عن إشباع جسدي حقيقي، وكلها من المفاسد التي تقوض مقاصد الزواج.

فالذي يحصل أن الشخص يستثار بالصور والكلام وما يتبعها، دون أن يكون بمقدوره إتمام العلاقة الجنسية بصورة طبيعية، لبعد المسافات بينه وبين زوجته، وهذا يدفعه لممارسة الاستمناء[22] لتفريغ الاحتقان الذي تشكل لديه، وبالتعود يصبح الأمر إدمانًا يصعب الانفكاك عنه، وفي هذا كثير من الأضرار والمفاسد، سواء منها ما يقع على الفرد أو الأسرة، كالانشغال عن الواجبات، وترك الصلوات، وإفساد الصوم، كما يسبب البرود الجنسي بعد الزواج، وعدم الانتصاب أو ضعفه، وعدم الشعور بالمتعة في العلاقة الطبيعية، بالإضافة لمفاسد صحية وجسدية كضعف البصر، وآلام الظهر، وتشنج العضلات، وآلام المفاصل، وكذلك يوقع الشخص في اضطرابات نفسية وعصبية، كالشعور بالذنب، والإحساس بالنقص، وانعدام الثقة بالنفس، والانطواء والخجل، والوقوع في الاكتئاب والقلق.[23] وسيأتي في المبحث الثالث ذكر خلاف الفقهاء في حكم الاستمناء وبيان الراجح.

كما أن ممارسة الجنس الإلكتروني بين الزوجين تقوم على التخيلات بطرق غير واقعية، وإطلاق العنان لها دون ضوابط حاكمة، فيؤدي إلى إدمان هذه الطريقة، حيث أنها تعطي شعورًا خادعًا، وتوقع صاحبها في الأوهام والخيالات، وتؤدي لتطور سلبي في الدورة الدموية الجنسية، فتُفقِدُ الممارسَ براءة الإحساس، فلا يجد الشخص اللذة في الطريقة الطبيعية.[24]

وفي هذا السياق تقول الأخصائية الاجتماعية د. سحر طلعت: "ممارسة الجنس الإلكتروني تتحول مع الوقت لنوع من الإدمان بكل خصائصه، وأهمها الاعتياد والاحتياج القاهر للمزيد والمزيد من مادة الإدمان، وهي هنا الجنس الإلكتروني والعادة السرية التي تصاحب هذه الممارسة؛ وهو ما قد يؤدي مع الوقت لفقد الاهتمام بالعلاقة الزوجية الفعلية؛ لتصبح العلاقة الجنسية التخيلية بين الزوجين أكثر متعة وجمالًا وإثارة من العلاقة على أرض الواقع، وهذا يعني احتمالية أن يعتاد الزوجان في المستقبل هذه العلاقة المتخيلة، ويفضلاها على العلاقة الواقعية".[25] وتؤكد ما سبق الدكتورة **هبة قطب**، أخصائية الطب الجنسي فتقول: "الجنس الإلكتروني ممارسة ذهنية وقالبية، ونفسية، تضر بالعلاقة الطبيعية، تشبه مشاهدة الأفلام الإباحية لكن مع وجود تفاعل، وهي مصنفة في الانحرافات السلوكية".[26]

من جهة أخرى فإن ممارسة الجنس الإلكتروني بين الزوجين يسهم في تهييج الغريزة واستثارة الشهوة، دون أن يكون هناك مجال لإتمام العملية الجسدية، وهذا يجعله بوابة لطلب المزيد من الممارسات الجنسية الجديدة بدافع طلب المتعة، والتي قد تكون محرمة أو شاذة، فالمعصية ولود، والنفس لا تقنع، والهوى متجدد، وما يغريك اليوم لا يحركك الغد.

---

[21] محمود الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، (القاهرة، دار الريان للتراث،1987م)، ط3، ج:1، ص:266.

[22]الاستمناء هو إثارة النشوة الجنسية، والوصول للإنزال عن طريق لمس الأعضاء الجنسية وتهييجها باليد، ينظر: أحمد ابن حجر الهيتمي، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، (مصر: المكتبة التجارية الكبرى، 1983م) ج:3، ص:409، محمد البركتي، التعريفات الفقهية، (باكستان: دار الكتب العلمية ، 2003م)، ص:26.

[23] ينظر: عبد العزيز اللبدي (2017م)، هل كثرة ممارسة الجنس الهاتفي تؤثر على الجماع في المستقبل، موقع الطبي. https://2h.ae/fiBV. محمد صالح المنجد (1999م)،حكم الاستمناء وكيفية علاجه، موقع الإسلام سؤال وجواب، رقم الفتوى: 329 https://2h.ae/tQTu. إسلام ويب (2004م)، حكم العادة السرية رقم الفتوى: 7170 https://2h.ae/HZth.

[24] ينظر: د. هبة قطب (2015م)، هبة قطب ترد على زوج يمارس الجنس مع زوجته من خلال الإنترنت، موقع اليوتيوب. https://www.youtube.com/watch?v=oaOEjnq4XTc، (2015م). هبة قطب (2015م)، هبة قطب ترد على العلاقات الجنسية عبر الإنترنت. موقع يوتيوب https://www.youtube.com/watch?v=MLOh-C3Z23I، د. خالد النجار (2014م)، الجنس الإلكتروني بوابة الضياع، https://2h.ae/acjf.

[25]ينظر: د. سحر طلعت: علاقة زوجية عبر الإنترنت أزمة الغربة، موقع منهج حياة، https://n9.cl/0mssh.

[26]د. هبة قطب، (2015م)، هبة قطب والجنس عبر الإنترنت، موقع اليوتيوب، https://www.youtube.com/watch?app=desktop&v=nRRRNFXt0uY.

وقد **أكدت** هذا الكلام الأستاذة أسماء الجراد، استشارية العلاقات الأسرية، فقالت: "هناك اعتقادات أن الجنس الإلكتروني بين الزوجين قد يؤدي إلى إعفافهم، وهو خير من اللجوء للزنا أو آمن تمامًا بين الزوجين، وهذه المعتقدات غير صحيحة، لأن الرغبة بالإشباع الجنسي تكتمل بعلاقة كافية ومشبِعة للطرفين، وليست مُشاهَدة من بعيد، وقد يصل بالطرفين للتهدئة المؤقتة والإشباع اللحظي، لكن الإحباط الناتج عن التكرار والممارسة غير المكتملة، قد توقف الدوبامين المرتبط بالعلاقة الصحية، ويصبح من الصعب الإشباع عن طريقها ، فيدفع المرء للبحث عما يرفع الدوبامين، وهذا يؤدي لرفع سلم الرغبات والطلبات بالعلاقة الجنسية، أو اللجوء للعلاقات المتعددة أو الخيانة، أو اللجوء إلى الزنا، أو فتح المجال لممارستها مع غير الزوج، وبالتالي صعوبة العودة للوضع الطبيعي".[27]

فضلًا عن ذلك فإن بعض الأزواج قد لا يكتفي بالممارسة المباشرة للجنس الإلكتروني، بل يعمد إلى تسجيل هذا اللقاء كملف فيديو، والاحتفاظ به، للاستمتاع بمشاهدته فيما بعد، وقد يقوم البعض بإرسالها إلى الطرف الآخر عبر برامج الاتصال انطلاقًا من الثقة بالأمان والتشفير في هذه البرامج، وإن سلمنا بهذا الأمان المزعوم فإن هذه الممارسة لا تخلو من مفاسد تقض كيان الأسرة ومقاصد الزواج نذكر منها:

إتاحة التلذذ بها حتى بعد الطلاق من قبل أحد الأطراف، وهذا أمر محرم وخطير. استعمالها وسيلة ضغط وتهديد عند الخلاف. قد تقع بيد الغير من أبناء أو غرباء إن ضاع الهاتف أو سُرِق أو تم اختراقه، وما ينجم عن ذلك من فتن عظيمة كتحطيم السمعة، وفقدان ثقة الأبناء بالآباء، واطلاعهم على ما لا ينبغي الاطلاع عليه.

المبرر الرابع: المشقة تجلب التيسير:[28]

وهي قاعدة أساسية كبرى في الإسلام، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا)) ،[29] ((وما خُيِّر رسول الله بين أمرين إلا اختار أيسرهما))،[30] خاصة في العلاقة الزوجية، التي يهتم الإسلام باستدامتها وتقويتها بمختلف الوسائل، وممارسة الجنس الإلكتروني تحقق ذلك، وفي منعه من الحرج والمشقة ما نحن في غنى عنه.

المناقشة: ورد في نفس حديث التيسير، ما خير رسول الله.. ((ما لم يكن إثمًا))[31]، وفيما سبق بيننا الكثير من المخاطر والمفاسد التي تكتنف هذه الممارسة وتلابسها، وتجعلها خارجة عن هذه القاعدة.

المبرر الخامس: الضرورات تبيح المحظورات:[32]

إن سلمنا بأن هذه الممارسة خطيرة وفيها الكثير من المفاسد والمحظورات، إلا أن الضرورات تبيح المحظورات، فقيام الرجل بهذه الممارسة مع زوجته أهون من وقوعه في الزنا، أو انجراره لعلاقات محرمة تشبع رغباته وتسكن نار شهوته.

المناقشة: هذا الفهم يناقش بأن الضرورة تقدر بقدرها، فإن اضطر الشخص لهذه الممارسة فلتكن كأكل الميتة للمضطر لا يحل له منها إلا ما يقيم أوده، ولا يجعلها عادة هدفها التسلية وتحصيل اللذة، بشكل تصل به للإدمان، بل يمارسها دفعًا لحاجة كبرى، مع الحرص على الالتزام بالضوابط التي سترد في المبحث الثالث، وخاصة فيما يتعلق بأمن المعلومات.

المبحث الثالث

الحكم الفقهي لممارسة الجنس الإلكتروني بين الزوجين

المطلب الأول: أقوال الباحثِين والفقهاء المعاصرين في ممارسة الجنس الإلكتروني وأدلتهم.

بعد الاطلاع على الفتاوى المعاصرة المنتشرة عبر الشابكة في حكم ممارسة الجنس الإلكتروني بين الزوجين، نجد

---

[27] أسماء الجراد، استشارية العلاقات الأسرية، في تواصل مكتوب بيني وبينها عبر برنامج الواتس أب، بتاريخ: 2023/12/17م.

[28] أحمد الزرقا، شرح القواعد الفقهية، صححه مصطفى الزرقا، (دمشق: دار القلم، 1989م)، ط2، ص:157.

[29] البخاري، صحيح البخاري، كتاب العلم، باب ما كان رسول الله يتخولهم بالموعظة والعلم، ج:1، ص:25، رقم: 69، مسلم، صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب في الأمر بالتيسير وترك التنفير، ج:3، ص:1359، رقم: 1734.

[30] البخاري، صحيح البخاري، كتاب الحدود، باب إقامة الحدود والانتقام لحرمات الله، ج:8، ص:160، رقم: 6786، مسلم: صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب مباعدته صلى الله عليه وسلم من الآثام واختياره من المباح، ج:4، ص:1813، رقم: 2327.

[31] مسلم: صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب مباعدته صلى الله عليه وسلم من الآثام واختياره من المباح، ج:4، ص:1813، رقم: 2327.

[32] الزرقا، شرح القواعد الفقهية، ص:185.

أن أقوال الباحثِين والفقهاء المعاصرين تتخذ اتجاهين:

الاتجاه الأول:[33]

ذهب إلى **تحريم** ممارسة العلاقة الخاصة بين الزوجين عبر وسائل الاتصال الحديثة، لما يلابسها من مخاطر شرعية، كممارسة الاستمناء، وكشف العورات وهتك الخصوصية، وتهييج الشهوة بطريقة غير طبيعية، الأمر الذي قد يؤدي للوقوع في الحرام. وأشاروا إلى أن هذه الطريقة لا تعتبر حلًا وعلاجًا لزوجَين مسافرَين، بل هي كمسكن الألم، لا تحقق الإشباع الجنسي المطلوب، بل تؤجج الشهوة ولا تطفئها، وهي وسيلة غير آمنة، يمكن التجسس عليها بأشكال وصور متعددة، بل يمكن الاطلاع عليها بغير تجسس من قبل الموقع الذي يقدم هذه الخدمة، فالشابكة تأخذ حكم الشارع والطريق المكتظ بالناس، فالذي يباح في الشارع يباح عبرها، وما كان محرمًا فيه فهو محرم فيها. فعملًا بقاعدة **سد الذرائع**، وأن ما يُتوصَّل به إلى الحرام فهو حرام، وحيث إن الوسائل تأخذ حكم الغايات في الشريعة الإسلامية، فالحكم هو **التحريم لغيره**.

الاتجاه الثاني:[34]

ذهب إلى **إباحة** ممارسة العلاقة الخاصة بين الزوجين عبر وسائل الاتصال الحديثة، بحيث يرى منها وترى منه ما يثير الشهوة ويوصل للإنزال، بشرط غلبة الظن بالأمان والاحتياط والحذر ألا يطلع أحد أو يتجسس عليه، أما الاستمناء باليد فأكثرهم يرى أنه محرم إلا أن يخاف على نفسه الزنا فيباح، ودليلهم التمسك **بحكم الأصل** في إباحة أي ممارسة بين الزوجين. وأشار بعضهم إلى أن الأولى البعد عن هذه الممارسة، لأنه لا تؤمن عواقبها، وأن من حق الزوجة ألا يتأخر عنها زوجها أكثر من ستة أشهر ما لم يكن عذر. وبيّن بعضهم أنه عند الخوف من التلبس بمحرم، فتحرم الممارسة **سدًا للذرائع** وغلقًا لأبواب الفتن. واشترط بعضهم ألا يقارن هذه الممارسة محرمات، وأن يتيقنا توفر الأمان وعدم التجسس وصيانة الخصوصية. وبعد الاطلاع على الآراء السابقة نجد أن الرأي الأول يحرم الممارسة لكونه لا يُؤمَن فيه من الاختراق والاطلاع على العورات، ويُمارَس فيه غالبًا الاستمناء، والثاني يحلل بشرط الاحتياط لعدم اطلاع أحد، والبعد عن الاستمناء إلا إذا خاف الوقوع في الزنا فيباح.

المطلب الثاني: حكم ممارسة الجنس الإلكتروني بين الزوجين.

للحديث عن الحكم الشرعي لممارسة الجنس الإلكتروني نحتاج أولًا لبحث حكم الاستمناء بصفته جزءًا لا يتجزأ في هذه الممارسة، إذ إنها في الأعم الأغلب تنتهي به ليحدث نوع من الإشباع الجنسي الناقص، ثم ننتقل ثانيًا للحديث عن مسألة الخصوصية ومدى توفر شرط الأمان من الاطلاع على العورات عند ممارسة الجنس الإلكتروني، ومن ثمّ نخلص لبيان رأي الباحثَين في حكم ممارسة الجنس الإلكتروني.

أولًا: مذاهب الفقهاء في حكم ممارسة الاستمناء:

هذا الموضوع لاقى عناية كبيرة واهتمامًا من قبل الباحثِين وعلماء الفتوى، وقد كَثُر الكلام حول حكمه، فلا نجد داعيًا للتوسع فيه، إنما نذكر جملة مما يحصل به المقصود، وبيان الراجح في مسألة الاستمناء فيما يرتبط ببحثنا، مع الإحالة لمصادر ومظان للتوسع في بحث الموضوع.[35] فنقول: الاستمناء عبارة عن إخراج المني بغير جماع عمدًا، ويقع من الرجل والمرأة، وقد اختلف الفقهاء في حكمه تبعًا، وذكروا لذلك عدة حالات، نختار منها فيما يتعلق ببحثنا حالتَين:

---

[33] ينظر: محمد أبو بكر جاد الرب (2022م)، الجنس الإلكتروني بين الزوجين، موقع اسأل أكثر، https://n9.cl/du4cx؛ إسلام ويب (2009م)، حكم الاستمتاع بين الزوجين عبر الإنترنت، رقم الفتوى: 129513، https://n9.cl/sgycd؛ د. رجب أبو مليح، علاقة زوجية عبر الإنترنت أزمة الغربة، موقع منهج حياة، https://n9.cl/0mssh؛ إسلام أون لاين، تعري الزوجة أمام الكاميرا https://n9.cl/hwyf7m؛ محمد إبراهيم (2022م)، ممارسة العلاقة عبر الهاتف، موقع يوتيوب، https://www.youtube.com/watch?v=mZs5n92PC_E.

[34] ينظر: الإسلام سؤال وجواب (2007م)، محادثة الزوجة عبر الإنترنت، وفيها قول لابن عثيمين رقم الفتوى: 108872، https://n9.cl/nlkal؛ إسلام ويب (2010م)، حكم الحديث مع الزوجة في الهاتف، رقم الفتوى: 136544، https://n9.cl/dq831؛ إسلام ويب (2020م)، الاستمتاع عبر الإنترنت، رقم الفتوى: 135198، https://n9.cl/7w201.

[35] محمد بن علي الشوكاني، الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني، رسالة بلوغ المنى في حكم الاستمنى، (صنعاء: مكتبة الجيل الجديد)، ج:7، ص:3363، مجموعة من الباحثين، الموسوعة الفقهية الكويتية، (الكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، 1427هـ)، ج:7، ص:65.

الحالة الأولى: استعمال الاستمناء لاستدعاء الشهوة بغير حاجة أو ضرورة، وقد اختلف الفقهاء في ذلك على قولَين:

القول الأول: تحريم الاستمناء، وإلى هذا ذهب أكثر الفقهاء؛ الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة.[36]

واستدلوا على ذلك بعموم قوله تعالى: (وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِفُرُوجِهِمۡ حَٰفِظُونَ) [المؤمنون: 5]، قال الشافعي في بيان وجه الاستدلال: "فلا يحل العمل بالذكر إلا في الزوجة أو في ملك اليمين ولا يحل الاستمناء".[37]

القول الثاني: جواز ذلك مع الكراهة: وإلى هذا ذهب ابن حزم،[38] وأحمد في رواية.[39]

واستدل أصحاب هذا القول بعدم وجود النص الصريح الذي يمنع من الاستمناء، غير أنهم أشاروا إلى أن الاستمناء ليس من معالي الأخلاق ومحاسن المروءات. قال ابن حزم في الاحتجاج للجواز مع الكراهة: "لأن مس الرجل ذكره بشماله مباح، ومس المرأة فرجها كذلك مباح بإجماع الأمة كلها، فإذ هو مباح فليس هنالك زيادة على المباح إلا التعمد لنزول المني فليس ذلك حرامًا أصلا لقول الله تعالى (وَقَدۡ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيۡكُمۡ) [الأنعام: 119]، وليس هذا مما فصل لنا تحريمه فهو حلال لقوله تعالى: (هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا) [البقرة: 29]، إلا أننا نكرهه لأنه ليس من مكارم الأخلاق ولا من الفضائل".[40]

والذي يظهر لنا والعلم عند الله تعالى- أن حكم الاستمناء في هذه الحالة هو الحظر، بدليل قوله تعالى (وَلۡيَسۡتَعۡفِفِ ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغۡنِيَهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦۗ) [النور: 33]، فلم يرشد الله تعالى إلى الاستمناء عند عدم القدرة على النكاح، وكذلك فإن النبي -صلى الله عليه وسلم- لم يرشد إليه الشباب الذين لا يستطيعون الزواج، إنما أرشدهم إلى الصوم كما في قوله : ((يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ البَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ)).[41] قال ابن القيم في بيان وجه الدلالة: "لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أرشد صاحب الشهوة إذا عجز عن الزواج إلى الصوم ولو كان هناك معنى غيره لذكره ".[42]

الحالة الثانية: فعل ذلك لضرورة مثل خشية الوقوع في الزنا أو حاجة شديدة مثل تسكين الشهوة:

وقد اختلف في حكم الاستمناء في هذه الحالة على قولَين:

القول الأول: تحريم الاستمناء مطلقا ولو خشي الوقوع في الزنا، وإلى هذا ذهب المالكية، والشافعية، وأحمد في رواية.[43] وقد استدلوا على ذلك بعموم الآية الكريمة حيث إنها لم تستثن من ذلك حالًا، وصرح المالكية بأنه لو خاف الزنا فله أن يستعمل الاستمناء مع حرمته من باب ارتكاب أخف المفسدتين.[44]

---

[36] محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين، رد المحتار على الدر المختار، (بيروت: دار الفكر، 1412هـ - 1992م)، ط2، ج:2، ص:399، ج:4، ص:27، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق مع حاشية منحة الخالق لابن عابدين، وتكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي، (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي)، ط2، ج:2، ص:293، محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي، المعروف بالحطاب، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، (بيروت: دار الفكر، 1412هـ- 1992م)، ط3، ج:2، ص:242، محمد بن عبد الله الخرشي، شرح مختصر خليل للخرشي، (بيروت : دار الفكر للطباعة)، ج:2، ص:358، محمد بن إدريس الشافعي، الأم، (بيروت: دار المعرفة، 1410هـ-1990م)، ج:5، ص:101 -102، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح، المبدع شرح المقنع، (بيروت : دار الكتب العلمية، 1418هـ-1997م)، ج:7، ص:427، منصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتي، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بـ (شرح منتهى الإرادات)، (بيروت: عالم الكتب، 1414هـ)، ج:3، ص:366.

محمد بن إدريس الشافعي، الأم، ج:5، ص:101 -102، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، ومعه حاشية الرملي الكبير، (بيروت: دار الكتاب الإسلامي)، ج:3، ص:186.[37]

علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، المحلى بالآثار، (بيروت: دار الفكر)، ج:11، 392، ابن مفلح، المبدع شرح المقنع، ج:7، ص:427، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، الفتاوى الكبرى، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1408هـ-1987م)، ج:4، ص:309.[38]

[39] ابن حزم الأندلسي، المحلى بالآثار، ج:11، ص:392، ابن مفلح، المبدع شرح المقنع، ج:7، ص:427، ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ج:4، ص:309.

[40] ابن حزم، المحلى، ج:11، ص:392.

[41]البخاري، صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من استطاع منكم الباءة، ج:7، ص:3، رقم: 5065، مسلم، صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب النكاح لمن تاقت نفسه إليه، ج:2، ص:1018، رقم: 1400.

[42] عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، (مكة المكرمة: مكتبة نزار، 1996م)، ج:4، ص:97.

[43]الخرشي، شرح مختصر خليل، ج:2، ص:358، الشافعي، الأم، ج:5، ص:101 -102، ابن مفلح، المبدع شرح المقنع، ج:7، ص:427.

[44] الخرشي، شرح مختصر خليل، ج:2، ص:358.

القول الثاني: جواز الاستمناء في هذه الحالة: وإلى هذا ذهب الحنفية والحنابلة، وصرح الحنفية بأنه يجب إذا خاف الوقوع في الزنا،[45] ونقل ابن القيم عن ابن عقيل من الحنابلة قوله: "وإن كان مغلوبًا على شهوته يخاف العنت كالأسير والمسافر والفقير جاز له ذلك، نص عليه أحمد رضي الله عنه، وروي أن الصحابة كانوا يفعلونه في غزواتهم وأسفارهم".[46] ونقل الشوكاني في الفتح الرباني عن ابن عقيل أيضًا قوله: "وإذا استمنى وصوّر في نفسه شخصًا، أو دعا باسمه، فإن كان زوجة أو أمة فلا بأس، وإن كان غائبًا عنهما، فإن الفعل جائز، ولا يمنع من توهمه أو تخيله، وإن كان غلامًا أو أجنبية كره له ذلك، لأنه يكون أغرى لنفسه بالحرام، وحث عليه، قال: "فإن أولج في بطيخة، أو عجين فهو أسهل من استمنائه بيده".[47] قال الشوكاني بعد أن نقل هذا القول: "فتلخص من كلامه هذا أن الإمام أحمد بن حنبل وأصحابه يجوزون الاستمناء مع خشية العنت، ويجعلونه مكروهًا مع عدمها، ولو صور في نفسه صورة، يجعلون الكراهة في الاستمناء بالكف أشد من الكراهة في استخراج المني بشيء من الجمادات، كالبطيخ والعجين ونحوهما".[48] وما ذكره الإمام الشوكاني من مذهب أحمد في الكراهة عند عدم خشية العنت فهو اعتماد على رواية واحدة تخالف الروايات الأخرى وبعض أقوال أصحابه، والمذهب المعتمد كما تقدمنا هو التحريم مع عدم الضرورة.

وقد استدلوا على جواز الاستمناء في هذه الحالة بأن في هذه الحالة هو من باب الضرورة التي تبيح المحرم، أو من باب الحاجة الشديدة التي يشق عدم تلبيتها فيجوز دفعًا للمشقة لقوله تعالى(وَمَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖۚ) [الحج: 78]، وأيدوا ذلك ببعض الآثار الواردة في ذلك، قال في المبدع شرح المقنع: "قال مجاهد: كانوا يأمرون فتيانهم أن يستعفوا به".[49] والذي يترجح عندنا في هذه الحالة هو هذا القول الثاني الذي يبيح الاستمناء لضرورة أو لحاجة، لاتساقه مع القواعد الشرعية في ارتكاب أخف الضررين، وأن الأمر إذا ضاق اتسع، والله أعلم. وهذا الترجيح كما سيأتي له دوره في تحديد القول الراجح في حكم ممارسة الجنس الإلكتروني.

ثانيًا: الخلاصة ورأي الباحثَين في حكم ممارسة الجنس الإلكتروني، وضوابطها.

بعد النظر في حكم الاستمناء، والاطلاع على المبررات والمخاطر التي تعتري ممارسة الجنس الإلكتروني بين الزوجين، وعرض الأدلة ومناقشتها، نخلص إلى الحكم الآتي:

تحرم ممارسة الجنس الإلكتروني بين الزوجين عمومًا، لما يلابسها من محرمات ومحظورات لا يمكن التحرز منها بالعادة والغالب، وتباح عند الضرورة (خوف الوقوع في الزنا) بشروط وضوابط:

ألا تُمارَس بكثرة، استجلابًا للذة والمتعة، بل دفعًا لضرورة أو حاجة شديدة، بحيث لا تصل بالفرد لإدمانها.

ألا يلابسها شيء من كشف العورات: وذلك من خلال الاكتفاء بالتواصل الكتابي أو الصوتي، ويمنع المرئي الذي يصاحبه كشف العورات منعًا باتًا، فلا يصح عرض الجسد ولا أجزاء منه، ولا تبادل الصور الشخصية للجسد لما في ذلك من خطر الاختراق واطلاع الآخرين، ومعلوم أن ستر العورات واجب بحيث يمنع اطلاع الآخرين عليها، وهذا الستر لا يتحقق في إبداء العورات أمام الكاميرات ونقلها من خلال برامج التواصل والشبكة الإلكترونية، اللهم إلا إذا تيقنا من أمان الاتصال وعدم إمكانية الاختراق، وهذا لا يكاد يوجد في وقتنا بحسب المختصين.

ألا يصاحبها مشاهدة الصور والأفلام الإباحية.

ألا يغلب على الظن أنها ستؤدي لضرر جسدي أو أُسَري: كالوقوع في الزنا أو العلاقات المشبوهة، أو التأثير على الرغبة الطبيعية، أو الإدمان.

استخدام أدوات الاتصال الأكثر أمانًا وتشفيرًا، واتخاذ مختلف أساليب الأمن والحماية الرقمية، وتحديثها باستمرار. مع التنبه إلى ضرورة ضبط إعدادات الخصوصية (Privacy Setting)، وتغيرها من الإعدادات الافتراضية (Default Setting) إلى إعدادات أعلى خصوصية، فالإعدادات عالية الأمان تساعد المستخدم إلى حد كبير في حماية خصوصيته والتحكم في عرض بياناته،

---

[45] ابن نجيم، البحر الرائق، ج:2، ص:293؛ ابن مفلح، المبدع شرح المقنع، ج:7، ص:427.

[46] نقل ابن القيم قول ابن عقيل في كتابه بدائع الفوائد، ج:4، ص:96، ولم نجده في المطبوع من كتب ابن عقيل.

[47]نقله الشوكاني في الفتح الرباني، ج:7، ص:3371، ولم نحصل عليه في المطبوع من كتب ابن عقيل، والغالب أن الشوكاني نقله من نسخة مخطوطة من بدائع الفوائد لابن القيم، حيث يظهر ذلك من خلال السياق. أما النسخة المطبوعة من بدائع الفوائد ففيها سقط في كلام ابن عقيل يظهر من خلال مقارنتها بالنسخة التي نقل منها الشوكاني.

[48]المرجع السابق.

[49] ابن مفلح، المبدع شرح المقنع، ج:7، ص:427.

والسيطرة على معلوماته كما أشارت إلى ذلك العديد من الدراسات.[50] استخدام الاتصال المباشر غير المحفوظ، سواء أكان كتابيًا أو صوتيًا، مع الحرص على الحذف المستمر لأي كتابة في هذا السياق.

وهذه الضوابط قد تفيد في الحكم على كل صورة أو ممارسة جديدة لم يتعرّض لها البحث، من الصور الجديدة للتعامل الجنسي بين الزوجين، أيها يعتبر مقبول شرعًا وأيها مرفوض.وتشهد لهذه النتيجة مجموعة من القواعد والأصول الشرعية المتفق عليها، نذكر منها: أن ضابط الجائز والممنوع في العلاقة الزوجية ليس هو مجرد الرغبة والمتعة، بل هو أحكام الشريعة المطهرة التي جاءت لتحقيق مصالح العباد في الدنيا والآخرة:

فمن المعلوم أن الجنس احتياج فطري وطبيعي خلقه الله سبحانه بداخلنا لنتقارب ونتزاوج، ولكي يحدث ذلك لابد أن يتم بضوابط ويتم برضا وبشرع الله سبحانه، والجنس ما أجمله حين يرتبط بمشاعر حقيقية وحب بين زوجين، وما أقبحه حين يتحكم فيه الهوى والتقليد واتباع الغرب الكافر، ورغم أن الشرع قد أكّد على أهمية الاستمتاع بين الزوجين، وجعله مقصدًا من مقاصد الزواج، إلا أنه لم يطلق العنان للغرائز والرغبات، بل دعا الإنسان لضبط نفسه وغريزته بمقتضى الهدي الرباني، فحدّد له حدودًا ينبغي عليه عدم تعديها، وحرّم عليه أشياء يجب عليه عدم انتهاكها، وذلك حرصًا على إنسانية الإنسان وكرامته.

فالمسلم يدور مع الحكم الشرعي حيث دار لا مع مجرد الشهوة والمتعة، ولذا أُمِرنا أن نخالف هوى النفس إن عارض حكم الشرع أو كان فيه شبهة. ويدل على ذلك مجموعة من الأدلة، وردت في سياق الحديث عن العلاقة الزوجية وإباحة التلذذ والاستمتاع بين الزوجين، منها قوله تعالى: (فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ) [البقرة: 222]، علّق القرطبي على الآية فقال: "من الوجه الذي أذن لكم فيه".[51]

وقد جاء قوله تعالى: (إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ) [البقرة: 222]، ختامًا للآية التي تبين الحلال والحرام في موضوع العلاقة الزوجية، ويكون التطهر من (الأنجاس والأرجاس).

وقد فسر ابن عاشور قوله تعالى: (وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ) [المؤمنون: 5]، بقوله: "ضمّن حافظون معنى عدم البذل"، "لأن داعية غلبة شهوة الفرج على حفظ صاحبه إياه غريزة طبيعية يخشى أن تتغلب على حافظها".. "ضبطت الشريعة استعمالهما (اللسان والفرج) بأن يكون في الأمور الصالحة التي أرشدت إليها الديانة".[52]

ومثله ما جاء في تفسير قوله تعالى: (فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ) [المؤمنون: 7]، قال ابن عاشور في العدوان: "يطلق على الشيء الخارج عن الحد المحدود".[53]

ومن بديع استخدام القرآن الكريم للألفاظ تسمية الزنى بالسفاح، قال تعالى: (مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ) [النساء: 24]، وهو مأخوذ من السفح وهو صب المني، لأن المقصود منه نيل الشهوة، فالزاني لا يريد أولادًا ولا عشرة إنما يريد أن يسفح الماء الذي ضيّق عليه حتى تبرد شهوته،[54] وقال في التحرير والتنوير في تعريف السفاح: "فيه معنى البذل بلا تقيّد بأمر معروف".[55]

فليس معيار المباح في العلاقة الزوجية رضى الطرفين، ولا الإمتاع والإشباع، إنما موافقته للشرع في قواعده العامة ومقاصده، وعدم مصادمته أصلًا من أصوله.

الابتعاد عن الشبهات ولاسيما فيما يتعلق بصيانة الأعراض:

ينبغي للمكلف في الأمور المشتبهة أن يأخذ بالأحوط، حتى يطمئن إلى أنه أبرأ ذمته، ودلّ على ذلك الكثير من الأدلة، منها

---

[50] ذكر الباحث محمد العربي العديد من الدراسات التي تشير إلى ذلك، ينظر: أثر وسائل الحديثة على أحكام العلاقات بين الجنسين، ص: 180-181.

[51] محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد البردوني، (القاهرة: دار الكتب المصرية، 1964م)، ط2، ج:3، ص:90.

[52] محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، (تونس: الدار التونسية 1984م)، ج:18، ص:14.

[53]ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج:18، ص:15.

[54] ينظر: محمد بن صالح العثيمين، تفسير القرآن الكريم سورة النساء، (السعودية: دار ابن الجوزي للنشر، 2009م)، ج:1، ص:203، الزمخشري: الكشاف، ج:1، ص:497.

[55]ابن عاشور: التحرير والتنوير، ج:5، ص:8.

قوله صلى الله عليه وسلم: ((دع ما يريبك إلى ما لا يريبك)) ،[56] وقوله أيضًا: ((فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه)) ،[57] وغيرها الكثير. وخاصة فيما يتعلق بالأعراض والأبضاع، فأمرها خطير، ويعتبر حفظها من كليات الشريعة الخمسة، وقد ختم الله عز وجل الآية التي تتحدث عن الحلال والحرام في العلاقة الزوجية بقوله: (وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُم مُّلَٰقُوهُ) [البقرة: 223]، فلا بد من تقوى الله التي تعين المسلم على التفريق بين الحق والباطل، في المستجدات التي لا نص فيها، وهي الرادع حيث لا رقيب ولا مطلع إلا الله.

ومن الفروع الفقهية التي تدل على وجوب الاحتياط للأعراض محاربة الإسلام عادة التعري التي كانت منتشرة في الجاهلية، لما في ذلك من مفاسد أخلاقية واجتماعية، ورغب بستر العورة عمومًا للرجال والنساء، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إياكم والتعري فإنه معكم من لا يفارقكم إلا عند الغائط، وحين يفضي الرجل إلى أهله، فاستحيوهم وأكرموهم)) ،[58] فإذا كان في هذا الحديث دعوة لستر العورة حياء من الملائكة وهي مخلوقات نورانية لا شهوة لها، ولا يمكن أن تهتك سترًا أو تفضح بشرًا، فمن باب أولى البعد عن التعري أمام البشر، وحيث احتمالية اطلاع الغير.

وبخصوص الدعوة للستر في العلاقة الزوجية خاصة وردت عدة أدلة، منها قوله تعالى: (هُنَّ لِبَاسٞ لَّكُمۡ وَأَنتُمۡ لِبَاسٞ لَّهُنَّۗ) [البقرة: 187]، حيث شبه العلاقة بين الزوجين كاللباس، وأول مدلولات اللباس ستر العورة، قال القرطبي رحمه الله: "وأصل اللباس في الثياب، ثم سمي التزام كل واحد من الزوجين بصاحبه لباسًا، لانضمام الجسد وامتزاجهما وتلازمهما تشبيهًا بالثوب.... وقيل: لأن كل واحد منهما ستر لصاحبه فيما يكون بينهما من الجماع من أبصار الناس".[59]

وقد أمر الله عز وجل الزوج بحفظ زوجته والنأي بها أن يراها أحد، جاء في تفسير قوله تعالى: (نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٞ لَّكُمۡ) [البقرة: 223]، يستفاد منه أنه ينبغي للإنسان أن يحافظ على هذه المرأة التي أضيفت له على أنها حرثه كما يحافظ على حرث أرضه.

وورد استحباب أن يتغطى الرجل وأهله بثوب أثناء الجماع، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا أتى أحدكم أهله فليستتر ولا يتجرد تجرد العَيْرَين).[60]

بل ذهب بعضهم لأبعد من ذلك فاستحبوا عدم نظر كل واحد منهما لفرج الآخر وقيل يكره، عن عائشة: ((ما نظرت أو ما رأيت فرج رسول الله قط)).[61]

ووردت بعض النصوص في كتب الفقهاء تدعو للستر وخفض الصوت أثناء العلاقة، منها ما جاء في كشاف القناع: "ويكره وطؤه لزوجته أو سريته بحيث يراه غير طفل لا يعقل أو بحيث يسمع حسهما غير طفل لا يعقل ولو رضيا أي الزوجان".[62]

فكل ما سبق من نصوص ونقولات دعوة للستر داخل البيت، وبين الزوجين، فمن باب أولى أن يكون ذلك مطلوبًا عبر الشبكة، حيث احتمال اطلاع الغير على العورات وارد بشكل كبير، فما يكون بين الزوجين ينبغي إحاطته بسياج صفيق من السرية لخصوصية العلاقة بينهما.

لا ضرر ولا ضرار، الضرر يزال:[63]

قد أشرنا في المبحث الثاني لجملة كبيرة من المفاسد التي تلابس ممارسة الجنس الإلكتروني بين الزوجين، وقد نهانا الله عز

---

[56] البخاري، صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب تفسير المتشابهات، ذكره في العنوان، ج:3، ص:53، محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق محمد شاكر، فؤاد عبد الباقي، (مصر: مصطفى البابي الحلبي، 1975م)، ط2، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، ج:4، ص:668، رقم: 2518.

[57] مسلم، صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، ج:3، ص:1219، رقم: 1599.

[58] الترمذي، سنن الترمذي، أبواب الأدب، باب ما جاء في الاستتار عند الجماع، ج:5، ص:112، رقم: 2800، قال الترمذي عقب إخراجه: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وأبو محياة اسمه يحيى بن يعلى، وضعفه أيضًا الألباني في إرواء الغليل. ينظر: محمد ناصر الدين الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، (بيروت: المكتب الإسلامي، 1985م)، ط2، ج:1، ص:102.

[59]القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج:2، ص:316.

[60] محمد القزويني، سنن ابن ماجة، تحقيق فؤاد عبد الباقي، (دار إحياء الكتب العربية)، كتاب النكاح، باب التستر عند الجماع، ج:1، ص:618، رقم: 1921، وقد ضعفه البوصيري في مصباح الزجاجة، ينظر: أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، (بيروت: دار العربية، 1403 ه)، ط2، ج:2، ص:109.

[61]القزويني، سنن ابن ماجة، كتاب النكاح، باب التستر عند الجماع، ج:1، ص:619، رقم:1922، وقد ضعفه البوصيري في مصباح الزجاجة، ج:1، ص:85، وضعفه أيضًا الألباني في إرواء الغليل، ج:6، ص:213.

[62] منصور بن يونس البهوتي، كشاف القناع عن متن الإقناع، (دار الكتب العلمية)، ج:5، ص:195.

[63]الزرقا، شرح القواعد الفقهية، ص:165، 179.

وجل بأن نوقع أنفسنا في التهلكة: قال تعالى: (وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ) [البقرة: 195]، وأي تهلكة أشد من إضرار الجسد، أو النفس، أو السمعة، أو هتك العرض والخصوصية. وقد حرم الله عز وجل بعض الممارسات في العلاقة الزوجية، وعللها بما فيها من أذى، قال تعالى:)وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡمَحِيضِۖ قُلۡ هُوَ أَذٗى) [البقرة: 222]، ومثله تحريم الوطء في الدبر حيث تتحرك شهوة المرأة ولا تنال وطرها، ويقاس عليه كل أذى يحصل في أي ممارسة أخرى، ومنه الجنس الالكتروني.

الضرورات تبيح المحظورات:[64]

فإن كان يغلب على الظن أن الشخص سيقع في الزنا إن لم يمارس هذا النوع، فنسلّم بجوازها دفعًا للحاجة لا استجلابًا للذة، مع الالتزام بالضوابط التي تحمي من الوقوع في المخاطر، فالضرورة تقدر بقدرها،[65] ودفع المفاسد مقدم على جلب المصالح،[66] وإذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضررًا بارتكاب أخفهما، وقد ذكرنا الضوابط في بداية المبحث.

البدائل والحلول:

إن لم يستطع الشخص الالتزام بالضوابط المذكورة عند هذه الممارسة، فعليه أن يتوقف، ويبحث عن بدائل أخرى وحلول، تحميه من الوقوع في المحظور الشرعي، وتبعده عن الخطر، وتحقق مقاصد الزواج، نذكر منها:

ألا يسافر الرجل إلا اضطرارًا أو لحاجة معتبرة شرعا، وإن حصل فلا يغيب عن زوجته أكثر من ستة أشهر من غير عذر مانع من الرجوع كما قال بعض الفقهاء،[67] وليسعى جاهدًا لاستقدام أسرته حيث إقامته، أو العودة للإقامة معها في بلدها، وإن اقتضى ذلك التنازل عن بعض الكماليات وصرف المزيد من الأموال، فحفظ العرض مقدم على حفظ المال.

إن لم يستطع بعد المحاولة فعليه بهدي رسول الله للمسلمين في مثل هذه الحالات:

زواج الزوج بزوجة أخرى في مكان إقامته إذا كان قادرا على ذلك، مع ملاحظة أن ذلك حل للزوج فقط ولا يحل مشكلة الزوجة الأولى؛ فعلي الزوج أن يقوم بحقها ولا يغيب عنها أكثر من المدة التي ذكرها الفقهاء إلا بإذنها أو لضرورة مانعة من السفر.

الإكثار من الصوم، قال صلى الله عليه وسلم: ((فمن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء)).[68]

التعفف وغض البصر والبعد عن مواطن الإثارة.

الانشغال بالعلم والعمل.

الصحبة الصالحة.

كثرة الدعاء والاعتصام بالله تعالى.

---

[64]الزرقا، شرح القواعد الفقهية ص:185.

[65]الزرقا، شرح القواعد الفقهية، ص:187.

[66] الزرقا، شرح القواعد الفقهية، ص:205.

[67] ينظر: البهوتي، كشاف القناع، ج: 12، ص:89.

[68] البخاري، صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من استطاع منكم الباءة، ج:7، ص:3، رقم: 5065، مسلم، صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب النكاح لمن تاقت نفسه إليه، ج:2، ص:1018، رقم: 1400.

Congclusion

الإسلام الحنيف له هدي عام في المستجدات الحديثة في القضايا الجنسية بين الزوجين، تقوم فلسفته على حفظ العرض والأسرة، وقد خلص البحث إلى أن الجنس الإلكتروني وإن كان فيه بعض المصالح، إلا أن مفاسده تفوق مصالحه، لذا تحرم ممارسته إلا عند الضرورة القصوى، كأكل الميتة للمضطر، ويباح عندئذ مع الالتزام بجملة من الضوابط الشرعية التي تقلل من المخاطر، وتدفع الضرورة. ويمكن أن تعمم هذه الضوابط على كثير من الممارسات المستجدة في العلاقة الجنسية بين الزوجين، بحيث ينطبق عليها نفس الحكم بنفس الضوابط، وقد تحتاج بحثًا إضافيًا لبعض جزئياتها المختلفة.

توصيات البحث:

المتابعة في بيان حكم المستجدات في العلاقة الزوجية وأثرها على العلاقة بين الزوجين ثم الأسرة والمجتمع وهي كثيرة، تحتاج بحثًا معمقًا تفصيليًا، نذكر منها: استخدام الألعاب الجنسية (Sex Toys)، رؤية الزوجين للأفلام الإباحية بهدف الإثارة، تبادل النكات الجنسية، تصوير العلاقة الجنسية فيديو، تبادل الزوجين لصورهم الشخصية عراة أو شبه ذلك، التغازل بين الزوجين علنًا على الصفحات الشخصية أو الحالات في التعليقات (كلمات غزل، أغاني غزل، صور شخصية فردية أو مشتركة فيها لقطات حميمية، إشارة إلى محاسن شخصية، جسدية، نشر الصوت)، إرسال رسائل غرامية من خلال أغاني ماجنة، استخدام أساليب الإثارة الحديثة، من مواد طبيعية أو كيماوية، الجنس الفموي، استخدام العنف أو الإذلال والتلذذ بذلك أثناء العملية (السادية، المازوخية) وغير ذلك.

جمع الآيات والأحاديث التي تعنى بموضوع العلاقة الخاصة، وتدريسها شرحًا وتفسيرًا وأحكامًا للزوجين قبل الزواج وبعده، ليعرف كل طرف ما له وما عليه، وما حدود المسموح والممنوع. إطلاق حملة توعية بالاستخدام السليم والعقلاني لبرامج الاتصال الاجتماعي، ويتعين على جميع مستخدميها إدراك خطورة انتهاك الخصوصية فيها وسلوك السبيل الآمن في التعامل معه. تدعيم البحث باستطلاع رأي يوجه لممارسي الجنس الإلكتروني من الأزواج، للاطلاع على أسبابه، وصوره، وآثاره الواقعية.

Bibliography

Ibnu Taimiyah, Aḥmad bin ʻAbd al-Ḥalīm (1987 M). *al-Fatāwā al-Kubrā*. (Dār al-Kutub al-ʻIlmiyyah).

Ibnu Ḥazm al-Andalusī, ʻAlī bin Aḥmad bin Saʻīd. *al-Muḥallā bi al-Āthār*. (Dār al-Fikr).

Ibnu ʻĀbidīn, Muḥammad Amīn bin ʻUmar (1992 M). *Radd al-Muḥtār ʻala al-Durr al-Mukhtār* (ṭ2). (Dār al-Fikr).

Ibnu ʻĀshūr, Muḥammad al-Ṭāhir (1984 M). *al-Taḥrīr wa al-Tanwīr*. (al-Dār al-Tūnisiyyah).

Ibnu Qayyim al-Jawziyyah, ʻAbdullāh Muḥammad bin Abī Bakr bin Ayyūb (1996 M). *Badāʻiʻ al-Fawāʼid*, (Maktabat Nizār).

Ibnu Qayyim al-Jawziyyah, ʻAbdullāh Muḥammad bin Abī Bakr bin Ayyūb (2019 M). *Zād al-Maʻād fī Hadī Khayr al-ʻIbād* (ṭ3). (Dār ʻAṭāʼāt al-ʻIlm).

Ibnu Mājah, Muḥammad al-Qazwīnī. *Sunan Ibni Mājah*. Fuʼād ʻAbd al-Bāqī (Muḥaqqiq). (Dār Iḥyāʼ al-Kutub al-ʻArabiyyah).

Ibnu Mufliḥ, Ibrāhīm bin Muḥammad bin ʻAbdullāh (1997 M). *al-Mubdiʻ Sharḥ al-Muqniʻ.* (Dār al-Kutub al-ʻIlmiyyah).

Ibnu Najīm, Zayn al-Dīn bin Ibrāhīm bin Muḥammad. *al-Baḥr al-Rāʼiq Sharḥ Kanz al-Daqāʼiq maʻ Ḥāshiyat Minḥat al-Khāliq li-Ibni ʻĀbidīn, wa-Takmilat al-Baḥr al-Rāʼiq li-Muḥammad bin Ḥusayn bin ʻAlī al-Ṭūrī al-Ḥanafī* (ṭ2). (Dār al-Kitāb al-Islāmī).

al-Albānī, Muḥammad Nāṣir al-Dīn (1985 M). *Irwā' al-Ghalīl fī Takhrīj Aḥādīth Manār al-Sabīl* (ṭ2). (al-Maktab al-Islāmī).

al-Anṣārī, Zakarīyā bin Muḥammad bin Zakarīyā. *Asnā al-Maṭālib fī Sharḥ Rawḍ al-Ṭālib, wa-Ma'ahu Ḥāshiyat al-Ramlī al-Kabīr*. (Dār al-Kitāb al-Islāmī).

Babbūsh, Muḥammad al-'Arabī (2021 M). *Wasā'il al-Ittiṣāl al-Ḥadīthah wa-Atharuhā 'alā Aḥkām al-'Alāqah bayna al-Jinsayn fī al-Fiqh al-Islāmī*. [Risālah Dukturāh, Jāmi'ah al-Wādī al-Jazā'ir]. (Sharikat al-Aṣālah).

al-Bukhārī, Muḥammad bin Ismā'īl (1422 H). *Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*. Muḥammad Zuhair bin Nāṣir (Muḥaqqiq). (Dār Ṭawq al-Najāh).

al-Baraktī, Muḥammad (2003 M). *al-Ta'rīfāt al-Fiqhiyyah*. (Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah).

al-Buhūtī, Manṣūr bin Yūnus (1414 H). *Daqā'iq Ūlī al-Nuhā li-Sharḥ al-Muntahā al-Ma'rūf bi-Sharḥ Muntahā al-Irādāt*. ('Ālam al-Kutub).

al-Buhūtī, Manṣūr bin Yūnus. *Kashshāf al-Qinā' 'an Matn al-Iqnā'*. (Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah).

al-Būṣīrī, Aḥmad bin Abī Bakr bin Ismā'īl (1403 H). *Miṣbāḥ al-Zujājah fī Zawā'id Ibni Mājah* (ṭ2). (Dār al-'Arabiyyah).

al-Tirmidhī, Muḥammad bin 'Īsā (1975 M). *Sunan al-Tirmiżī* (ṭ2). Muḥammad Shākir, Fu'ād 'Abd al-Bāqī (Muḥaqqiq). (Muṣṭafā al-Bābī al-Ḥalabī).

al-Ḥaṭṭāb, Muḥammad bin Muḥammad bin 'Abd al-Raḥmān al-Ṭarābulusī (1992 M). *Mawāhib al-Jalīl fī Sharḥ Mukhtaṣar Khalīl* (ṭ3). (Dār al-Fikr).

al-Kharshī, Muḥammad bin 'Abdullāh. *Sharḥ Mukhtaṣar Khalīl li-al-Kharshī*. (Dār al-Fikr li-al-Ṭibā'ah).

al-Zarqā', Aḥmad (1989 M). *Sharḥ al-Qawā'id al-Fiqhiyyah* (ṭ2). Muṣṭafā al-Zarqā' (Ṣaḥḥaḥahu). (Dār al-Qalam).

al-Zamakhsharī, Maḥmūd (1987 M). *al-Kashshāf 'an Ḥaqā'iq Ghawāmiḍ al-Tanzīl wa-'Uyūn al-Aqāwīl fī Wujūh al-Ta'wīl* (ṭ3). (Dār al-Rayyān li-al-Turāth).

Sarḥīl, Asmā' (2016 M). *al-Maqāṣid al-Juz'iyyah fī al-Nikāḥ.* [Risālah Mājistīr Ghayr Manqūlah]. Jāmi'ah Ṭarābulus.

al-Sarakhsī, Muḥammad (1993 M). *al-Mabsūṭ*. (Dār al-Ma'rifah).

al-Shāfi'ī, Muḥammad bin Idrīs (1990 M). *al-Umm.* (Dār al-Ma'rifah).

al-Shawkānī, Muḥammad bin 'Alī (1414 H). *Fatḥ al-Qadīr*. (Dār Ibn Kathīr, Dār al-Kalim al-Ṭayyib).

al-Shawkānī, Muḥammad bin 'Alī. al-Fatḥ al-Rabbānī min Fatāwā al-Imām al-Shawkānī. *Risālah Bulūgh al-Munā fī Ḥukm al-Istimnā'*. (Maktabat al-Jīl al-Jadīd).

al-'Uthaymīn, Muḥammad bin Ṣāliḥ (2009 M). *Tafsīr al-Qur'ān al-Karīm Sūrat al-Nisā'.* (Dār Ibn al-Jawzī li-al-Nashr).

al-Ghazālī, Muḥammad. *Iḥyā' 'Ulūm al-Dīn*. (Bayrūt: Dār al-Ma'rifah).

al-Qurṭubī, Muḥammad bin Aḥmad al-Anṣārī (1964 M). *al-Jāmi' li-Aḥkām al-Qur'ān* (ṭ2), Aḥmad al-Bardūnī (Muḥaqqiq), (Dār al-Kutub al-Miṣriyyah).

al-Kāsānī, 'Alā' al-Dīn (1328 H). *Badā'i' al-Ṣanā'i' fī Tartīb al-Sharā'i'*. (Sharikat al-Maṭbū'āt al-'Ilmiyyah, Maṭba'at al-Jamāliyah).

Majmū'ah min al-Bāḥithīn (1427 H). *al-Mawsū'ah al-Fiqhiyyah al-Kuwaytiyyah*. (Wizārat al-Awqāf wa-al-Shu'ūn al-Islāmiyyah).

al-Nawawī, Muḥyī al-Dīn (1392 H). *al-Minhāj Sharḥ Ṣaḥīḥ Muslim bin al-Ḥajjāj* (ṭ2). (Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī).

al-Nīsābūrī, Muslim bin al-Ḥajjāj. *Ṣaḥīḥ Muslim*. Fu'ād 'Abd al-Bāqī (Muḥaqqiq). (Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī).

al-Haytamī, Aḥmad bin Ḥajar (1983 M). *Tuḥfat al-Muḥtāj fī Sharḥ al-Minhāj*. (al-Maktabah al-Tijāriyyah al-Kubrā).

Ibrāhīm, Muḥammad (2022 M). *Mumārasat al-'Alāqah 'Abra al-Hātif. Mawqi' Yūtiūb.* https://www.youtube.com/watch?v=mZs5n92PC_E.

Abū Maliḥ, Rajab. 'Alāqah Zawjiyyah 'Abra al-Intirnīt Azmat al-Ghurbah. *Mawqi' Manhaj Ḥayāh*. https://n9.cl/0mssh.

Islām Online. Ta'rī al-Zawjah Amām al-Kāmīrā. https://n9.cl/hwyf7m.

Islām Web (2004 M). *al-Muddah allatī Yajūz li-al-Zawj an Yaghīb Fīhā 'an Zawjatih. Raqm al-Fatwā*: 10254. https://n9.cl/ui5r5.

Islām Web (2004 M). *Ḥukm al-'Ādah al-Sirriyyah*. Raqm al-Fatwā: 7170 https://2h.ae/HZth.

Islām Web (2009 M). *Ḥukm Istimtā' al-Zawjayn 'Abra al-Intirnīt*. Raqm al-Fatwā: 129513. https://n9.cl/sgycd.

Islām Web (2010 M). *Ḥukm al-Ḥadīth ma' al-Zawjah fī al-Hātif Ḥawla al-Istimtā', Raqm al-Fatwā*: 136544, https://n9.cl/dq831.

Islām Web (2020 M). *Istimtā' 'Abra al-Intirnīt. Raqm al-Fatwā: 135198*, https://n9.cl/7w201.

al-Islām Su'āl wa-Jawāb (2007 M). *Muḥādathat al-Zawjah 'Abra al-Intirnīt. Wa-fīhā Qawl li-Ibn 'Uthaymīn Raqm al-Fatwā*: 108872, https://n9.cl/nlkal.

al-Jarād, Asmā' (2023 M). *Istishāriyyat al-'Alāqāt al-Usariyyah fī Tawāṣul Maktūb Baynī wa-Baynahā 'Abra Barnāmij al-Wāts Ab.*

al-Jundī, Muḥammad (2021 M). *al-Khuṣūṣiyyah.* Mawqi' Yūtiūb. https://www.youtube.com/watch?v=4sUyyW_VCiI.

al-Shahrī, 'Alī (2022 M). *Thamāniyat As'ilah ma' Mustashār al-Amn al-Saybarānī*. Mawqi' Yūtiūb. https://www.youtube.com/watch?v=hKHVXBAMxUE.

al-Lubdī, 'Abd al-'Azīz (2017 M). *Hal Kathrat Mumārasat al-Jins al-Hātifī Tu'athir 'alā al-Jimā' fī al-Mustaqbal*. Mawqi' al-Ṭibb https://2h.ae/fiBV.

al-Munajjid, Muḥammad Ṣāliḥ (1999 M). *Ḥukm al-Istimnā' wa-Kayfiyyat 'Ilājih.* Mawqi' al-Islām Su'āl wa-Jawāb. Raqm al-Fatwā: 329 https://2h.ae/tQTu.

al-Najjār, Khālid (2014 M). *al-Jins al-Iliktrūnī Bawwābat al-Ḍayā*'. https://2h.ae/acjf.

Jād al-Rabb, Muḥammad Abū Bakr (2022 M). *al-Jins al-Iliktrūnī Bayna al-Zawjayni*. Mawqi' Is'al Akthar. https://n9.cl/du4cx.

Ṭal'at, Saḥar. *'Alāqah Zawjiyyah 'Abra al-Intirnīt Azmat al-Ghurbah*. Mawqi' Manhaj Ḥayāh. https://n9.cl/0mssh.

'Abd al-Khāliq, Riḥāb (2023 M). *al-'Alāqāt al-Jinsiyyah Dākhil al-'Ālam al-Iftirāḍī*. al-Majallah al-Miṣriyyah li-al-'Ulūm al-Ijtimā'iyyah wa-al-Sulūkiyyah, 'Adad (7), https://ejsbs.journals.ekb.eg/article_302574.html.

Quṭb, Hibah (2015 M). *Hibah Quṭb Turudd 'alā al-'Alāqāt al-Jinsiyyah 'Abra al-Intirnīt*. Mawqi' Yūtiūb https://www.youtube.com/watch?v=MLOh-C3Z23I.

Quṭb, Hibah (2015 M). *Hibah Quṭb Turudd 'alā Zawj Yumāris al-Jins ma' Zawjatih min Khilāl al-Intirnīt*. Mawqi' al-Yūtiūb. https://www.youtube.com/watch?v=oaOEjnq4XTc.

Quṭb, Hibah (2015 M). *Hibah Quṭb wa-al-Jins ʻAbra al-Intirnīt*. Mawqiʻ al-Yūtiūb. https://www.youtube.com/watch?app=desktop&v=nRRRNFXt0uY.

Wīkībīdyā (2016 M). Jins ʻAbra al-Intirnīt. https://n9.cl/mq8py.